S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/807
17 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمـــة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١١١٨ (١٩٩٧) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وهو مقدم أيضا عملا بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١١٢٧ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، الذي طلب فيه المجلس إليّ، في جملة أمور أن أقدم تقريرا عن امتثال الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لالتزاماته المبينة في الفقرتين ٢ و ٣ من ذلك القرار، فضلا عن الفقرة ١٦ التي يطلب فيها إلي أن أقدم تقريرا بشأن سحب الأفراد العسكريين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ويغطي التقرير التطورات التي جدت منذ تقريري الأخير المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (S/1997/741).

ثانيا - الجوانب السياسيـــة

٢ - بعد اعتماد قرار مجلس الأمن ١١٣٠ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، اجتمع ممثلي الخاص السيد اليون بلوندين بيي، على حدة، مع كل من رئيس أنغولا، السيد خوزيه إدواردو دو سانتوس، وزعيم يونيتا، السيد جوناس سافيمبي، لإطلاعهما على العناصر الرئيسية للقرار المشار إليه أعلاه واستعراض حالة عملية السلام. وأجرى السيد بيي أيضا، بتعاون وثيق مع ممثلي الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية)، مشاورات مكثفة مع ممثلي الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في اللجنة المشتركة، وذلك للتعجيل بصورة جذرية في تنفيذ الأحكام المتبقية من بروتوكول لوساكا ومختلف الالتزامات التي تعهد بها الطرفان مؤخرا.

٣ - وواصلت اللجنة المشتركة مشاركتها النشطة في استعراض تنفيذ المهام الرئيسية الثلاث لعملية السلام، ولا سيما نزع أسلحة قوات يونيتا، وتحول إذاعة فورغان إلى مرفق إذاعي محايد، وتطبيع إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد. وقد سافر وفد حكومي عدة مرات إلى أندولو وأجرى محادثات مكثفة مع السيد سافيمبي وقيادة يونيتا بشأن مختلف المسائل الحيوية. ونتيجة للإجراء الذي اتخذه مجلس الأمن وعدد من المبادرات الثنائية، أنجز على جميع الجبهات الثلاث بعض التقدم وإن كان بطيئا. وفي ضوء هذه التطورات، اتخذ مجلس الأمن القرار ١١٣٠ (١٩٩٧) الذي أرجأ بموجبه، حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، تنفيذ التدابير المبينة في القرار ١١٢٧ (١٩٩٧).

211097 201097 201097 97-27740

٤ - وفيما يتعلق بنزع السلاح، واصلت البعثة بنشاط مهام التحقق وتسجيل قوات يونيتا، فضلا عن نزع أسلحة العناصر المسلحة "المتبقية" (انظر الفقرات من ١٠ إلى ١٢ أدناه). واتخذت البعثة أيضا عدة خطوات ملموسة لتحويل إذاعة فورغان إلى مرفق إذاعي محايد. وبعد أن قدم الاتحاد الوطني الطلب اللازم لإنشاء شبكة تعمل بتضمين التردد (FM) وافقت الحكومة في ١٥ آب/أغسطس على منحه رخصة محطة إذاعة إف. إم. خاصة تحمل اسم "إذاعة الصحوة (Radio Despertar)" وتحل محل المرفق الحالي العامل بالموجات القصيرة، ثم خصصت بعد ذلك إحدى موجات التردد لتلك المحطة في لواندا. وفي الوقت نفسه، خفضت محطة راديو فورغان بشكل ملموس من إذاعة حملاتها الإذاعية المعادية، وكانت تعليقاتها الرئيسية مؤيدة للجهود الحالية لعملية السلام.

٥ - ومنذ استئناف تطبيع إدارة الدولة في المناطق التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٧، تم تنفيذ هذه العملية في جميع أنحاء البلد. ففي ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، اعتمد الفريق التنفيذي المركزي المشترك بين القطاعات، وهو الهيئة المشتركة بين الحكومة ويونيتا المنشأة للعمل على تعزيز إدارة الدولة ورصدها، الخطة الخاصة، بالمرحلة الأولى من العملية، والتي تتوخى أن يتم بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ تسليم ما مجموعه ١٤٩ من المناطق المحلية إلى السلطات الحكومية. بيد أنه لم يتم، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، إحلال السلطات البلدية والقروية إلا في ١١٨ من هذه المناطق. وهي تشمل بلدتي كوانغو ونيغاغي، وهما منطقتان من خمس مناطق ذات أهمية استراتيجية كانت تخضع في السابق لسيطرة يونيتا. وفي هذا الصدد، أبلغ السيد سافيمبي ممثلي الخاص بأنه لن يتم تطبيع إدارة الدولة في أندولو وبايلوندو، حيث يوجد حاليا المقر المركزي ليونيتا، إلا بعد عودته إلى لواندا. بيد أن ممثلي الخاص وممثلي دول المراقبة يرون أن ذلك ينبغي أن يتم في غضون شهر تشرين الأول/أكتوبر حتى إذا استلزم ذلك اتخاذ ترتيبات خاصة يوافق عليها الطرفان.

٦ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، قيّم الفريق المشترك بين القطاعات التقدم المحرز خلال المرحلة الأولى من هذه العملية. واعتمد الفريق برنامج المرحلة الثانية التي تغطي ١٧٣ منطقة محلية إضافية سيتعين أن تقام فيها إدارة الدولة.

٧ - ولا تعزى التأخيرات في تنفيذ خطة مد نطاق إدارة الدولة إلى عوائق سوقية فحسب بل أيضا إلى عوائق سياسية. ففي حين أبدت يونيتا تعاونا إلى حد كبير في إحلال الإدارة المركزية، فإنها لم تظهر هذا القدر من التعاون بعد اعتماد قرار المجلس ١١٣٠ (١٩٩٧). وعلى النحو المذكور في تقريري المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (S/1997/741)، فإن عدم كفاية الاتصالات والتنسيق فضلا عن الشواغل الأمنية قد أعاق العملية. ورغم أن تطبيع إدارة الدولة لقي عموما ترحيبا من السكان، فقد أبدى المتعاطفون مع يونيتا في بعض المناطق تحفظات على الشعارات الوطنية كالنشيد الوطني والعلم وأعربوا عن بعض الشواغل بشأن حياد الشرطة الوطنية الأنغولية وانضباطها. واتخذت هذه المشكلة طابعا حادا تماما في كوانغو (مقاطعة شمال لواندا) ولواو (مقاطعة موشيكو). وسعيا لتهدئة هذه الشواغل، طلبت اللجنة المشتركة من عناصر الشرطة المدنية في البعثة تقديم تقرير عن القوام الكلي لعناصر الشرطة الحكومية الموزعة في المناطق التي كانت تخضع لسيطرة يونيتا وتقرير عن أسلحتهم. ولتسهيل عملية التطبيع والتعجيل بها،

واصلت البعثة بذل مساعيها الحميدة وتقديم دعمها السوقي لكلا الطرفين. وفي الوقت نفسه، سافر ممثلي الخاص، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، إلى أندولو ليستعرض مع السيد سافيمبي تنفيذ عملية نزع سلاح قوات يونيتا ومد نطاق إدارة الدولة وإبلاغه بضرورة الإسراع فورا بانجاز جميع المهام الرئيسية على النحو الذي طلبه مجلس الأمن.

ثالثا - الجوانب العسكرية

ألف - التقيد بوقف إطلاق النار

٨ - ظلت الحالة العسكرية في البلد هادئة ومستقرة بصفة عامة طيلة الفترة المشمولة بهذا الاستعراض. بيد أن التوترات استمرت، ولا سيما في مقاطعات لوندا الشمالية ولوندا الجنوبية وهوامبو وبي. وبالرغم من بعض القيود المفروضة على أنشطة التحقق التي يقوم بها المراقبون العسكريون التابعون للبعثة في مقاطعتي لوندا الشمالية ولوندا الجنوبية وكذلك في أندولو وبيلوندو فقد تمكنوا من رصد جميع التطورات الهامة والتحقق من المزاعم المتعلقة بانتهاكات وقف إطلاق النار. غير أن حالات التوتر نشأت نتيجة لتحركات قوات الحكومة إلى مركز كوانغو الرئيسي لإنتاج الماس في محافظة لوندا الشمالية التي أقيمت فيها مؤخرا إدارة الدولة؛ ولكن تم سحب هذه القوات عقب تدخل ممثلي الشخصي وممثلي الدول المراقبة الثلاث. ومع ذلك، لا تزال يونيتا تزعم أن تحركات القوات المسلحة الأنغولية في تلك المناطق تمثل انتهاكا لبروتوكول لوساكا وتهدف إلى تدمير هياكل يونيتا الموجودة فيها.

٩ - وما زالت مناطق معينة في مقاطعتي بينغويلا وهويلا تتعرض بشدة لأعمال اللصوصية، بما فيها أعمال السطو المسلح التي ترتكبها، في جملة أعمال أخرى، عناصر تابعة لما يسمى فرق الدفاع المدني التي تنكر الحكومة الآن استمرار وجودها. وفي مناسبات عديدة، دعت اللجنة المشتركة الحكومة ويونيتا إلى التعاون بشكل وثيق في وقف انتشار حالة الفوضى الخطيرة. وقد وعدت الحكومة القيام بعمليات أمنية للقبض على العناصر الإجرامية الموجودة في المناطق المتأثرة وتقديمها إلى المحاكمة، وذكرت أن هذا العمل سيجري في إطار خطة ستنفذ تحت رقابة بعثة المراقبين.

باء - إنجاز المهام العسكرية

١٠ - كما أشرت في تقريري المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (S/1997/741) كان القوام الإجمالي للأفراد المسلحين الذين أعلنت يونيتا أنهم يخضعون لسيطرتها ٦٠٥٢ فردا، بمن فيهم أفراد المفرزة الأمنية التابعة لزعيم يونيتا وما يسمى "شرطة الألغام" و "القوات المتبقية". وبالرغم من عدم قناعة بعثة المراقبين بهذا الرقم بصفة عامة، فإنها مع ذلك شرعت في التحقق من تلك المعلومات بواسطة إيفاد خمسة أفرقة من المراقبين إلى الأماكن التي تتجمع فيها القوات المنوه عنها أعلاه. وبالرغم من التأخيرات والصعوبات التي حدثت في مجالي الاتصالات والتنسيق مع القيادة العليا ليونيتا، بدأت عمليتا تسجيل ونزع سلاح تلك العناصر في الأماكن التي توجد فيها في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧.

١١ - ولغاية ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، تم التحقق من ٤٤٥ ٥ عنصرا مسلحا تابعا لليونيتا من جميع الفئات، منهم ١٤٨ ٥ سجلوا رسميا بعد تسليمهم ما يزيد على ٤٥٤ ٥ قطعة سلاح من عيارات مختلفة وحوالي ١,٨ مليون نوع مختلف من الذخائر. وسُلم عدد كبير من الأسلحة والذخائر بصورة مستقلة في موكوسو الواقعة في مقاطعة كواندو كوبانغو. ومن أصل هذه المجاميع، وجد أن ٥٩,٨٦ في المائة من الأسلحة المسلَّمة صالحة للاستخدام وبحالة جيدة، في حين وجد أن ١٨,٦١ في المائة منها غير صالحة للاستخدام، و ٢١,٥٣ في المائة من الأسلحة صالحة للاستخدام ولكنها في حالة رديئة. وبالرغم من تسليم يونيتا لبعض قطع المدفعية الرئيسية الإضافية، فإن معدات الاتصالات ما زالت مختفية بشكل ملحوظ. ولم يُسلم إلى الأمم المتحدة سوى جهاز لاسلكي واحد عالي التردد إضافة إلى مركبتين مسلحتين من طراز كاسبير غير صالحتين للاستخدام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كميات الذخائر من عيار ٧,٦٢ (اللازمة للبنادق من طراز AK-47)، وهي السلاح الذي تستخدمه قوات يونيتا في معظم الأحيان لم تبلغ سوى ٦٦ طلقة للسلاح الواحد وهو رقم تعتبره بعثة المراقبين منخفضا جدا. وكذلك فإن نوعية الأسلحة المسلَّمة مثيرة للتساؤل بالرغم من أن كميتها تحسنت بصورة طفيفة. وتعكف بعثة المراقبين حاليا على إجراء إعادة تصنيف مفصلة للأسلحة والذخائر مما قد يغير إلى حد ما تقييمها النهائي للعملية.

١٢ - وتضم قوات يونيتا المتبقية المسجلة لدى الأمم المتحدة ضابطا واحدا برتبة لواء، وآخر برتبة عميد، و ٤ ضباط برتبة عقيد، و ٢٤ برتبة مقدم، و ٧٢ برتبة رائد، و ٢٤١ برتبة نقيب. وإذا قورنت هذه الأرقام بالمعلومات المتاحة لبعثة المراقبين فإنها لا تزال أرقاما غير كافية. وبالرغم من الوعد الذي قطعه السيد سافيمبي إلى ممثلي الخاص خلال اجتماعهما الأخير في أندولو في ٢٤ أيلول/سبتمبر، لم تقدم أي معلومات إضافية إلى الأمم المتحدة بشأن القوام الإجمالي للعناصر المسلحة التابعة ليونيتا. وفي الوقت نفسه، قدمت يونيتا إلى الأمم المتحدة قائمة تضم أسماء ١٤٠ ضابطا آخر برتبة لواء وغيرهم من كبار الضباط الذين يتوقع تسريحهم. واقترحت الحكومة أن يتم تسريح الضباط التابعين لليونيتا في بيلوندو بحلول ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

جيم - حالة العنصر العسكري لبعثة المراقبين

١٣ - حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بلغ قوام الوحدات العسكرية وضباط الأركان التابعين لبعثة المراقبين ٥٦٣ ٢ فردا وبلغ عدد المراقبين العسكريين ٢٢٦ مراقبا. وفي أيلول/سبتمبر، استؤنفت عملية إعادة الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة الموجودين في أنغولا إلى أوطانهم في إطار خطة تخفيض إجمالية كانت قد عُلقت في آب/أغسطس ١٩٩٧، وذلك بإعادة عدد من المراقبين العسكريين وضباط الأركان إلى أوطانهم.

١٤ - وبعد أن استعرض ممثلي الخاص وممثلو الدول المراقبة الثلاث حالة تنفيذ المهام العسكرية، فهم يعتقدون أن وجود الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة ما زال ضروريا لإكمال عملية تسريح القوات التابعة ليونيتا في مراكز الاختيار والتسريح الثلاثة المتبقية وفي المراكز العسكرية الخاصة بمعوقي الحرب. وبينما ينبغي إكمال التسريح في مراكز الاختيار والتسريح بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ فمن المتوقع

أن يبدأ تسريح عدة آلاف من معوقي الحرب بعد ذلك بوقت قصير، وأن يستغرق إنجاز العملية، حسب تقديرات وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية، بضعة أشهر. وعلاوة على ذلك، فإن عدد الحوادث التي رافقت بسط إدارة الدولة في بعض المقاطعات والمناخ العام من عدم الثقة الذي لا يزال سائدا في المناطق الخاضعة رسميا لسيطرة يونيتا يشيران بكل وضوح إلى أن وجود قوات الأمم المتحدة في أنغولا ما زال ضروريا لإنجاح عملية السلام.

١٥ - وتأسيسا على ذلك، أعتقد أن من المستصوب أن يتم، بموافقة مجلس الأمن، إرجاء خفض عدد قوات الأمم المتحدة فترة ضئيلة. ولهذا، فإن خطط تخفيض القوام المعدلة مؤخرا تنص على إعادة عدد من الأفراد العسكريين إلى أوطانهم بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، إلى جانب الخفض التدريجي للقوات بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ والأسبوع الأول من شهر شباط/فبراير ١٩٩٨ عندما يكون قوام العنصر العسكري للبعثة قد انخفض إلى المستوى المتوخى للبعثة من البداية وفق ما هو مبين في الفقرة ٤٥ من تقريري المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/438).

رابعا - الجوانب المتعلقة بالشرطة

١٦ - يتكون عنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة المراقبين حاليا من ٣١٨ فردا، وينتشر الآن في ٤٦ موقعا. وما زال هذا العنصر يراقب مختلف أنشطة الشرطة الوطنية الأنغولية ويتحقق منها بهدف تشجيعها على التزام الحياد فضلا عن تأمين حرية الانتقال للأفراد والسلع. وما زال مراقبو الشرطة المدنية التابعون للبعثة يقومون بدور نشيط في مساعدة الأطراف الأنغولية في بسط إدارة الدولة بطرق عدة منها الاضطلاع بحملة توعية جماهيرية، وفي مراقبة نشر عناصر الشرطة المدنية الأنغولية في المناطق التي أقيمت فيها مؤخرا سلطات للحكومة المركزية. وما زالت الشرطة المدنية التابعة للبعثة تتحقق أيضا من إيواء عناصر شرطة التدخل السريع في ١٣ موقعا في مناطق مختلفة من البلد، فضلا عن الترتيبات الأمنية لزعماء يونيتا. وقد واجه مراقبو الشرطة التابعون للأمم المتحدة، في عدة مناسبات لدى الاضطلاع بتلك الواجبات، تقييدات بل ومضايقات على يد السلطات المحلية.

١٧ - وقد استكمل في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ اختيار ودمج عناصر يونيتا في الشرطة الوطنية الأنغولية وشرطة الرد السريع. ومن بين الأفراد الذين تم اختيارهم وبلغ عددهم ٥٢٤ فردا استكمل ١٦٥ فردا تدريبهم. ويجري في الوقت الحالي في لواندا تدريب أفراد آخرين، من بينهم ٢٢ ضابطا من كبار الضباط السابقين في يونيتا، كي يتم دمجهم فيما بعد في الشرطة الوطنية.

١٨ - وفي وقت مبكر من هذا العام، علقت الحكومة عملية نزع سلاح السكان المدنيين انتظارا لاستكمال بسط إدارة الدولة في جميع المناطق التي كانت خاضعة في السابق لسيطرة يونيتا. وجدير بالملاحظة أن النداء الذي وجه للسكان كي يسلموا أسلحتهم طواعية لم يحقق نجاحا كبيرا. ولذلك فإن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز هذا الجانب من تنفيذ عملية السلام، وهو ما يمكن تحقيقه بتقديم حوافز مادية ومالية. وفي الشهرين الماضيين كانت هناك زيادة أخرى في نشاط قطاع الطرق في مختلف أنحاء البلد، الأمر الذي نتج

عنه فقد الكثير من الأرواح والممتلكات، وهو ما يبرز الحاجة إلى العمل بنشاط من أجل نزع سلاح قوات يونيتا المتبقية وجمع الأسلحة في جميع أنحاء أنغولا، وهو أمر يمثل شرطا أساسيا لتعزيز السلم والأمن في البلد.

١٩ - وفي الوقت نفسه فإن انتقال الناس والبضائع بحرية لا يزال مقيدا بوجود العديد من نقاط التفتيش من جانب الحكومة ويونيتا، وهي نقاط يتعرض فيها السكان المدنيون لأعمال التفتيش والابتزاز دون تمييز. وأنا أعتقد أن المناخ الأمني والسياسي العام في البلد سيتحسن بمواصلة تدريب أفراد الشرطة الوطنية الأنغولية وأفراد شرطة الرد السريع على إجراءات الشرطة المقبولة دوليا. والبعثة على استعداد لأن تقدم للشرطة الوطنية ما يلزم من مشورة وتدريب في هذا المجال الهام.

خامسا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٠ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في البلد موضعا للاهتمام من جانب مراقبي حقوق الإنسان التابعين للشرطة الوطنية ولبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ويضطلع عنصر حقوق الإنسان في البعثة بأنشطة مختلفة لها صلة بتعزيز حقوق الإنسان وحماية الأفراد في إطار البرامج التي اعتمدتها اللجنة المشتركة. كذلك فإن عنصر حقوق الإنسان في البعثة قام بحملة مكثفة للتوعية العامة في عدد من المقاطعات الأنغولية. وفي حين يجري اتخاذ خطوات، بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من أجل تعزيز هذا العنصر، فإن مراقبي حقوق الإنسان قد تم وزعهم في سبع مقاطعات فقط من مقاطعات البلد البالغ عددها ١٨ مقاطعة.

٢١ - ويبذل عنصر حقوق الإنسان جهودا خاصة، بتعاون وثيق مع وزارة العدل وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل وضع برامج تهدف إلى تحسين النظام القضائي في البلد. ومن هذه الناحية فإن إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح قانون العقوبات هو تطور يحظى بالترحيب. وللمساعدة في إقامة العدل فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا قد أعدت وثيقة تستعرض إجراءات العقوبات الحالية التي لها صلة بانتهاكات حقوق الإنسان. وإضافة إلى هذا فإن البعثة قد قدمت، في الاجتماعين اللذين عقدتهما في ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، إلى الفريق المخصص التابع للجنة المشتركة ٢٢ حالة من حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي ادعي ارتكابها. وأكد الفريق أن ستا من تلك الحالات تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان، وقدم توصيات لاتخاذ إجراء تصحيحي. وفي الوقت نفسه فإن فريقا من مراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة ومراقبين عن الشرطة المدنية شارك في حلقة دراسية عقدت مؤخرا في لواندا بشأن أحدث الأساليب التقنية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

سادسا - الجوانب الإنسانية

ألف - الإغاثة وإعادة التأهيل

٢٢ - لا تزال منظمات الإغاثة الدولية التي تعمل في أنغولا تشعر بالقلق إزاء عدم إمكان الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان في بعض مناطق البلد، وهو ما يرجع غالبا إلى القيود التي لا تزال مفروضة على حركة الموظفين العاملين في المجالات الإنسانية. وهناك قلق أيضا إزاء استمرار تدفقات جديدة للأشخاص المشردين داخليا، وإلغاء خطط لإعادة توطين من شردوا من قبل، وكذلك إزاء الحوادث التي لها صلة بالأمن والألغام. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، سجلت منظمات الإغاثة أشخاصا جددا من المشردين داخليا يزيد عددهم عن ٠٠٠ ١٧ شخص. وعلى الرغم من أن إعادة التوطين المنظمة للأشخاص المشردين داخليا قد أجلت فإن هناك تخطيطا من جانب الحكومة ومنظمات إنسانية للقيام، إذا سمحت الظروف، بإعادة توطين ما يزيد عن ٠٠٠ ١٩ شخص من المشردين داخليا بحلول نهاية العام، و ٠٠٠ ١٩ شخص آخرين بحلول نيسان/أبريل ١٩٩٨. وفي الوقت نفسه فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واصلت، مع شركائها في المجالات الإنسانية، تقديم المعونة الغوثية إلى ما مجموعه ٠٠٠ ٢ لاجئ من رواندا وبوروندي في معسكر في لواو. وبعد مد نطاق إدارة الدولة مؤخرا في تلك المنطقة فإن الحكومة قد سمحت للمفوضية بالمضي في التحقق من الأفراد الجدد الذين يصلون وذلك من أجل تحديد مركزهم.

٢٣ - وعلى الرغم من النداءات المختلفة التي وجهت إلى الحكومة ويونيتا فإنه لا تزال تقع حوادث نتيجة للقيود التي يفرضها موظفون محليون على حركة منظمات الإغاثة. وقد وقعت واحدة من تلك الحوادث في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عندما رفض التصريح لبعثة مشتركة مكونة من ممثلين عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وبرنامج الأغذية العالمي ووحدة تنسيق المساعدة الإنسانية بالمرور عند نقطة التفتيش الموجودة على نهر لويمب. ونتيجة لذلك فإن تسليم المساعدة الإنسانية قد عُلق بالنسبة لعدة مئات من الأشخاص المشردين داخليا في تلك المنطقة. ووحدة تنسيق المساعدة الإنسانية وشركاؤها في المجالات الإنسانية يشعرون بالقلق إزاء هذا الاتجاه الذي يكشف عن عدم وجود احترام للمبادئ الإنسانية الأساسية.

٢٤ - وفي هذه البيئة المعقدة، ونتيجة لوجود نقص حاد في الموارد المالية، ظلت الوكالات الإنسانية تواجه صعوبات في مساعدة الفئات الضعيفة من السكان. ولذلك فإن وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية قد واصلت إجراء مشاورات نشطة مع المانحين بشأن تمويل المشاريع المختلفة في إطار النداء الموحد المشترك فيما بين وكالات الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧، الذي يهدف إلى تمكين منظمات الأغاثة من الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية. وفي حين أن التبرع الذي قدمته حكومة البرتغال وبلغ ٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة والتبرع الذي قدمته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبلغ ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة هما موضع للتقدير الشديد فإن الاستجابة العامة للنداء الموحد لعام ١٩٩٧ لا تزال غير كافية. ولذلك فإن هناك حاجة ملحة إلى تقديم أموال لبرامج رئيسية، مثل مشاريع التسريح والإغاثة الإنسانية التي تهدف إلى مساعدة الفئات الضعيفة من السكان والأشخاص المشردين داخليا، وما لم يتم اتخاذ إجراء عاجل فإن تلك البرامج سترغم على تقليص نشاطها بشكل جذري. ولهذا فإنني أود أن أكرر

توجيه مناشدتي إلى مجتمع المانحين كي يتبرع بسخاء للنداء الموحد المشترك فيما بين وكالات الأمم المتحدة.

باء - التسريح والدمج

٢٥ - واجه برنامج التسريح خلال الفترة السابقة المشمولة بالتقرير صعوبات جسيمة نتيجة للعقبات السياسية على طريق عملية السلام فضلا عن مشاكل تتعلق بنقص التمويل والنقل والسوقيات. ومع ذلك، فإنه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ كان قد تم تسريح ما مجموعه ٩٦٧ ٣٣ مقاتلا من يونيتا، بما في ذلك ١٧٨ ٣١ عنصرا تابعا ليونيتا سرحوا في إطار برنامج التسريح السريع، وعدد من أفراد القوات ممن هم دون السن المناسب للتجنيد يبلغ ١٢٤ ٢ من يونيتا و ٣٥٠ من القوات المسلحة الأنغولية.

٢٦ - وقد تعرض تنفيذ عملية التسريح لآثار سلبية نتيجة للتغييرات غير المبررة والتي تقوم بها يونيتا بصورة منتظمة في وجهة جنودها المسرحين. وقد بحثت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا تلك التغييرات بالنسبة للأفراد المسرحين من مركزي الاختيار والتسريح في كاتالا وشيتومبو. وتبين من البحث أن نحو ٢٧٩ مقاتلا كانوا قد اختاروا في البداية الاستقرار في ١٧٥ مكانا موزعا على جميع أنحاء البلد، استقروا في نهاية المطاف في ستة مواقع فقط في كاتالا وحولها، وهي منطقة تقع في مقاطعة مالانغي. وثمة ١ ٢٩١ جنديا من شيتومبو كانوا قد اختاروا الاستقرار في ٣٠٢ من المواقع المختلفة في جميع أنحاء البلد، استقروا في نهاية الأمر في ستة مواقع فقط، وجميعها في المنطقة الواقعة بين تشيتمبو وكويتو في مقاطعة بي.

٢٧ - وفي الوقت نفسه، فإنه يجري التحضير لبدء التسريح في المراكز العسكرية المتبقية التي تضررت بالحرب في جامبا وبيونغ، وهو التسريح المقرر استكماله في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ويتوقف تنفيذ هذه العملية على استمرار وجود الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة، وهي وحدات توفر الأمن والدعم السوقي لأفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وللموظفين الآخرين العاملين في المجال الإنساني في أجزاء كثيرة من البلد.

٢٨ - والفريق العامل التقني المعني بالتسريح وإعادة الدمج التابع للجنة المشتركة يقوم بوضع اللمسات الأخيرة على إجراءات تسريح جميع أفراد يونيتا الذين لم يتم دمجهم في الشرطة الوطنية وفي المعهد الوطني لإزالة الذخائر غير المتفجرة، وكذلك في معهد إعادة الدمج الاجتماعي والمهني للمقاتلين السابقين. كذلك فإنه تجري مناقشة الإجراءات الخاصة التي ستقوم المؤسسات الحكومية وفقا لها، في مرحلة لاحقة، بتسريح أفراد يونيتا المسجلين والغائبين من مراكز الاختيار والتسريح. وبالإضافة إلى هذا فإنه ينبغي النظر على الفور في كفالة تمويل تسريح القوات المسلحة الأنغولية.

٢٩ - ومنذ تموز/يوليه ١٩٩٦، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحون الآخرون بوضع مشاريع للمشورة والإحالة، وكذلك برامج سريعة الأثر للجنود المسرحين، فضلا عن تعزيز التدريب المهني

والوظيفي، وذلك من أجل ضمان إعادة دمجهم بسلاسة في الحياة المدنية. وكان من المخطط أن تبدأ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أنشطة التدريب المهني والتعزيز الوظيفي؛ غير أنه بالنظر إلى تباطؤ عملية التسريح وعدم كفاية التمويل لم يكن من الممكن بدء تلك الأنشطة إلا في شباط/فبراير ١٩٩٧. وفي مجال التدريب المهني، التحق ٠٠٠ ٢ فرد من الجنود السابقين ببرامج دراسية مختلفة في تسع مقاطعات. وبالإضافة إلى هذا فقد أجريت مقابلات مع ما يزيد على ٠٠٠ ٩ فرد من الأفراد العسكريين السابقين لكي يشاركوا في برامج إعادة الدمج، وتلقى ٢٦٠ ٢ فردا دعما نقديا للتسريح. وعلاوة على هذا، فإنه يجري في أربع مقاطعات تنفيذ ٢٦ مشروعا من مشاريع إعادة الدمج الاجتماعي السريعة الأثر، وهي مشاريع يستفيد منها ١٦٣ ٢ فردا من الجنود المسرحين، ويجري في الوقت الحالي استعراض مشاريع مماثلة أخرى عددها ٢٠٠ مشروع.

جيم - إزالة الألغام

٣٠ - يعتمد البرنامج الأنغولي الوطني لإزالة الألغام اعتمادا كبيرا على توفر التمويل الخارجي الكافي. وكان من المأمول فيه، مع نشر ١٣ كتيبة أنغولية لإزالة الألغام في مختلف مناطق البلد، أن يغطي المسح الوطني للألغام جميع المقاطعات الـ ١٨ في نهاية عام ١٩٩٧. بيد أنه نظرا لتدني مستوى التمويل إلى أقصى حد ونقص عدد خبراء إزالة الألغام، لا تعمل حاليا سوى سبع من تلك الكتائب. وفي الوقت نفسه يقدر أن هناك ما يزيد على ٥٠٠ ٢ حقل للألغام في أنغولا. وتشير المعلومات المتوافرة إلى أن من بين حقول الألغام البالغ عددها ٧٦٠ ١، هناك ٢٤٩ ١ حقلا من الحقول المصنفة بوصفها "عالية الخطورة" ومن بين هذه الحقول تم فقط تطهير ١٥٧ حقلا إضافة إلى قرابة ٠٠٠ ٥ كيلومتر من الطرق. ويتضح مما سبق أن هناك حاجة ماسة لتوفير التمويل الملائم لأنشطة إزالة الألغام في أنغولا، وإنني مرة أخرى أناشد المانحين تقديم المساعدة اللازمة لهذا المسعى الإنساني الحيوي.

سابعا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الاختلالات القائمة في البلد على المستوى الاقتصادي الكلي. ولا يزال الاقتصاد الأنغولي يعاني من تشوهات تؤثر سلبا على معظم السكان. وقد نجحت الحكومة في الحد من إصدار القروض المصرفية خلال مدة كبيرة من الفترة المشمولة بالتقرير، ونتيجة لذلك انخفضت معدلات التضخم. بيد أنه نظرا لاستمرار ضخامة العجز المتأصل في الميزانية، تواصل تراكم المتأخرات الكبيرة التي لم تسدد بعد. وبحلول منتصف السنة بدا أن هناك تخفيفا في القيود التي وضعت للحد من تزايد حجم النقود والائتمانات حيث تمت تسوية مدفوعات الأجور التي كانت في ذمة الحكومة وأجرى تخفيض كبير في قيمة العملة الوطنية. ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات التضخم الشهرية، واتسع بقدر كبير الفارق بين أسعار الصرف الموازية وأسعارها الرسمية.

٣٢ - وظل المعدل الشهري للتضخم في خانة الآحاد، وبلغ ١,٥ في المائة في تموز/يوليه و ٦,٥ في المائة في آب/أغسطس و ٤,٥ في المائة خلال الأسبوعين الأولين من أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. بيد أن الأسعار السائدة

في الأسواق المحلية ظلت مرتفعة على نحو مفرط. ورغم أن التأخيرات في دفع الأجور وغير ذلك من المتأخرات المستحقة على الحكومة قد أبقت المعدل الشهري للتضخم في مستوى منخفض إلى حد ما ظاهريا، فإن تسوية حالة المرتبات وبطء وتيرة عملية السلام سيترتب عليهما بالتأكيد أثر سلبي في سعر الصرف ومعدل التضخم.

٣٣ - وفيما يتعلق بالاستراتيجية الاقتصادية الشاملة، انتدبت الحكومة، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فريقا من الخبراء الدوليين لإعداد إطار وطني للسياسات المتوسطة الأجل سينظر في إمكانية وضع تدابير استراتيجية تتعلق بالسياسات بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والانتعاش والتنمية. وفي الوقت نفسه، ظل البلد يجتذب المستثمرين المحتملين، وأعربت عدة وفود أجنبية زارت أنغولا مؤخرا عن اهتمامها بالاستثمار في عدد من المشاريع. بيد أن الكثير من المستثمرين المحتملين لا يزال يساورهم القلق بشأن ما إذا كانت أنغولا ستتمكن من تخفيض مستوى معدل التضخم تخفيضا كبيرا دون تنفيذ برنامج جذري للتكيف.

٣٤ - وقد ظل برنامج الإنعاش المجتمعي لأنغولا يركز على تعزيز قدرة الحكومة على إدارة وتنسيق الأنشطة المتصلة بذلك على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات. وقد تم التبرع حتى الآن للبرنامج بمبلغ قدره ٩,٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة قدم عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واستخدم أو رصد لترميم مبان إدارية في مقاطعات بنغو وهوامبو وويغي. ويجري أيضا الاضطلاع بمشاريع الإنعاش في مجالات تدريب المعلمين والزراعة والصحة. وقد شكلت وحدات تقنية للمقاطعات في ١١ مقاطعة من مقاطعات أنغولا الـ ١٨ لتنسيق الأنشطة المذكورة أعلاه. بيد أن تنفيذ البرنامج أعيق إلى حد ما بسبب بطء وتيرة تطبيع إدارة الدولة. وكان من شأن تأخير انعقاد لجنة التنسيق المركزية، وهي الجهاز الحكومي المشترك بين الوزارات أنه قلل أيضا من أثر البرنامج. وقد تم حتى الآن إنفاق ما مجموعه ٤١ مليون دولار تقريبا في حين تم التوقيع مع المانحين، في سياق تنفيذ برنامج الإنعاش المجتمعي، على اتفاقات بقيمة تصل إلى ما مجموعه ٢١٤ مليون دولار.

٣٥ - وتم في الوقت نفسه، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إعداد برنامج لبناء القدرات غايته تعزيز قدرة الحكومة على تنسيق الأنشطة الإنسانية والمتعلقة بإعادة دمج السكان في الحياة الاجتماعية. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع في أواسط شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وسيستغرق ١٨ شهرا وتقدر تكلفته بمبلغ ٢,٩ مليون دولار.

ثامنا - الجوانب المالية

٣٦ - بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تم توفير سلطة التزام بمبلغ إجماليه ٥٠٠ ٩٧٥ ٤٩ دولار لتغطية التكاليف الرئيسية الناشئة اعتبارا من بداية تموز/يوليه ١٩٩٧ عن تحويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة

في أنغولا وعن إدامتها، رهنا بنظر الجمعية في الميزانية المقترحة. وتصل التكلفة التقديرية لفترة الـ ١٢ شهرا ابتداء من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى مبلغ إجماليه ٠٠٠ ١٣٨ ١٦٢ دولار.

٣٧ - وتوفر الميزانية المقترحة، في جملة أمور، الاعتمادات اللازمة لإعادة أفراد القوة العسكرية إلى أوطانهم على مراحل بحيث ينخفض عددهم من ٦٠٢ ٢ فرد في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ إلى ١٧٠ فردا بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ولذلك فإنه إذا قرر المجلس تمديد فترة ولاية البعثة، كما هو موصى به في الفقرة ٤٣ أدناه، ووافق على ما اعتزمه من تأجيل انسحاب الوحدات المشكلة لفترة قصيرة، ستُطلب من الجمعية العامة خلال دورتها الحالية أية احتياجات إضافية قد تكون لازمة.

٣٨ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا للفترة منذ إنشاء البعثة وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ قد بلغت ٨٩,٢ مليون دولار. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ كان إجمالي المساهمات المقسمة المعلقة لجميع عمليات حفظ السلام ٧٤٧,٥ ١ مليون دولار.

تاسعا - ملاحظات

٣٩ - منذ صدور تقرير الأخير المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (S/1997/741) لم يحدث تقدم ملحوظ في عملية السلام في أنغولا.

٤٠ - ولا أزال أشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء البطء الشديد في نزع سلاح يونيتا، الذي يعد مهما للغاية بالنسبة لتنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا بنجاح. وبالمثل فإن التباطؤ الأخير في مد إدارة الدولة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا يعد أمرا مثيرا للقلق. وأنا آمل في ألا يكون هذا الاتجاه مؤشرا لاستئناف نمط التأخيرات المطولة التي كانت شائعة خلال المراحل السابقة من عملية السلام. وإنني أدعو يونيتا إلى أن تستكمل على وجه السرعة اتفاقات نقل السيطرة في جميع المناطق إلى الحكومة وأن تكفل تعاون جميع الهياكل المحلية ليونيتا، دون شرط، مع الإدارات الحكومية التي أنشئت حديثا. وما لم تتخذ خطوات محددة إضافية للإسراع بتنفيذ المهام المتبقية، بما في ذلك تحويل محطة إذاعة "راديو فورغان" إلى مرفق إذاعي محايد، سيكون من الصعب اعتبار أن يونيتا قد اتخذت كافة الخطوات اللازمة للامتثال لجميع أحكام قرار المجلس ١١٢٧ (١٩٩٧).

٤١ - وأحث بقوة من جديد الحكومة ويونيتا على اتخاذ عدد من الخطوات المحددة التي من شأنها تعزيز الثقة والطمأنينة المتبادلة بينهما، وتحسين إمكانيات المصالحة الوطنية. وأناشد الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي الاجتماع في أقرب وقت ممكن داخل أنغولا لإعطاء دفعة قوية لإكمال تنفيذ بروتوكول لوساكا في أبكر وقت ممكن.

٤٢ - كما أحث الحكومة على إخطار بعثة المراقبين، وفقا للإجراءات المقررة، بأي تحركات لقواتها. وفي الوقت نفسه، فإن وجود القوات الأنغولية المسلحة في جمهورية الكونغو، حسبما تفيد التقارير، يعتبر مصدر قلق بالغ. وإنني أدعو جميع من يهمهم الأمر إلى تجنب اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يفاقم التوترات في هذا البلد الذي تمزقه المنازعات.

٤٣ - وفي ظل هذه الظروف، فإنني أعتقد أن من المستصوب إرجاء سحب القوات العسكرية المشكلة التابعة للأمم المتحدة من أنغولا لفترة ضئيلة، وفق ما هو مشار إليه في الفقرة ١٥ أعلاه. فالمرحلة الحرجة الراهنة من عملية السلام تؤكد ضرورة زيادة المشاركة والدعم الدوليين. ولهذه الأسباب، أوصي بتمديد ولاية بعثة المراقبين لفترة ثلاثة أشهر، أي لغاية ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨.

٤٤ - ولقد شددت في تقاريري السابقة على أن حماسة المجتمع الدولي تتوقف على اطّراد التقدم في عملية السلام. ومع ذلك، من المحتم أيضا بذل كل جهد ممكن لضمان المحافظة على المكاسب المحرزة لغاية الآن وتعزيزها بمساعدة مالية ومادية كافية من مجتمع المانحين، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة إدماج الجنود المسرحين، وبأنشطة إزالة الألغام وغيرهما من المشاريع الإنسانية الملحة.

٤٥ - وفي الختام، أود أن أثني على ممثلي الخاص وعلى جميع موظفي بعثة المراقبين من مدنيين وعسكريين وشرطة بالإضافة إلى موظفي برامج ووكالات الأمم المتحدة لما بذلوه من عمل مشكور في دعم عملية السلام في أنغولا.

المرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا: الاشتراكات
حتى ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧

البلد	المراقبون العسكريون	مراقبو الشرطة المدنيون	ضباط الأركان[أ]	الجنود	المجموع
الاتحاد الروسي	٣	-	١	١٢٩	١٣٤
الأردن	١٧	٢٠	١	-	٣٨
أوروغواي	٣	٢٥	٤[ب]	-	٣٢
أوكرانيا	٥	٣	٢	-	١٠
باكستان	٣	-	٧[ب]	-	١٣
البرازيل	١٩	٢١	١	-	٤١
البرتغال	٤	٣٨	٦	٣٥٩	٤١٤
بلغاريا	٩	٢٠	-	-	٢٩
بنغلاديش	١٠	٢٢	٣	٩٠	١٢٥
بولندا	٥	-	-	-	٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	٣	-	-	٣
رومانيا	-	-	١	١٥٠	١٥١
زامبيا	٨	١٥	٦	٤٩٧	٥٢٦
زمبابوي	١٣	٢٢	٢٥	٦٦٢	٧٢٢
سلوفاكيا	٥	-	-	-	٥
السنغال	١٠	-	-	-	١٠
السويد	٣	٢١	-	-	٢٤
غينيا - بيساو	٣	٤	-	-	٧
فرنسا	٣	-	-	-	٣
الكونغو (جمهورية -)	٣	-	-	-	٤
كينيا	١٠	-	-	-	١٠
مالي	٩	٢٠	-	-	٢٩
ماليزيا	١٩	٢٠	-	-	٣٩
مصر	١٠	١٩	١[ب]	-	٣٠
ناميبيا	-	-	-	١٩٤	١٩٤

البلد	المراقبون العسكريون	مراقبو الشرطة المدنيون	ضباط الأركان[أ]	الجنود	المجموع
النرويج	٣	-	-	-	٣
نيجيريا	١٦	٢٠	-	-	٣٦
نيوزيلندا	٣	-	١[ب]	-	٤
الهند	٢٠	١٧	٣٣[ب]	٣٩٠	٤٦٠
هنغاريا	١٠	٨	-	-	١٨
هولندا	-	-	-	-	صفر
المجموع	٢٧٦	٣١٨	٩٢	٢ ٤٧١	٣ ١١٧

(أ) بما في ذلك الشرطة العسكرية.

(ب) بما في ذلك الاخصائيون العسكريون في مدرسة إزالة الألغام وإدارة منطقة الإيواء.

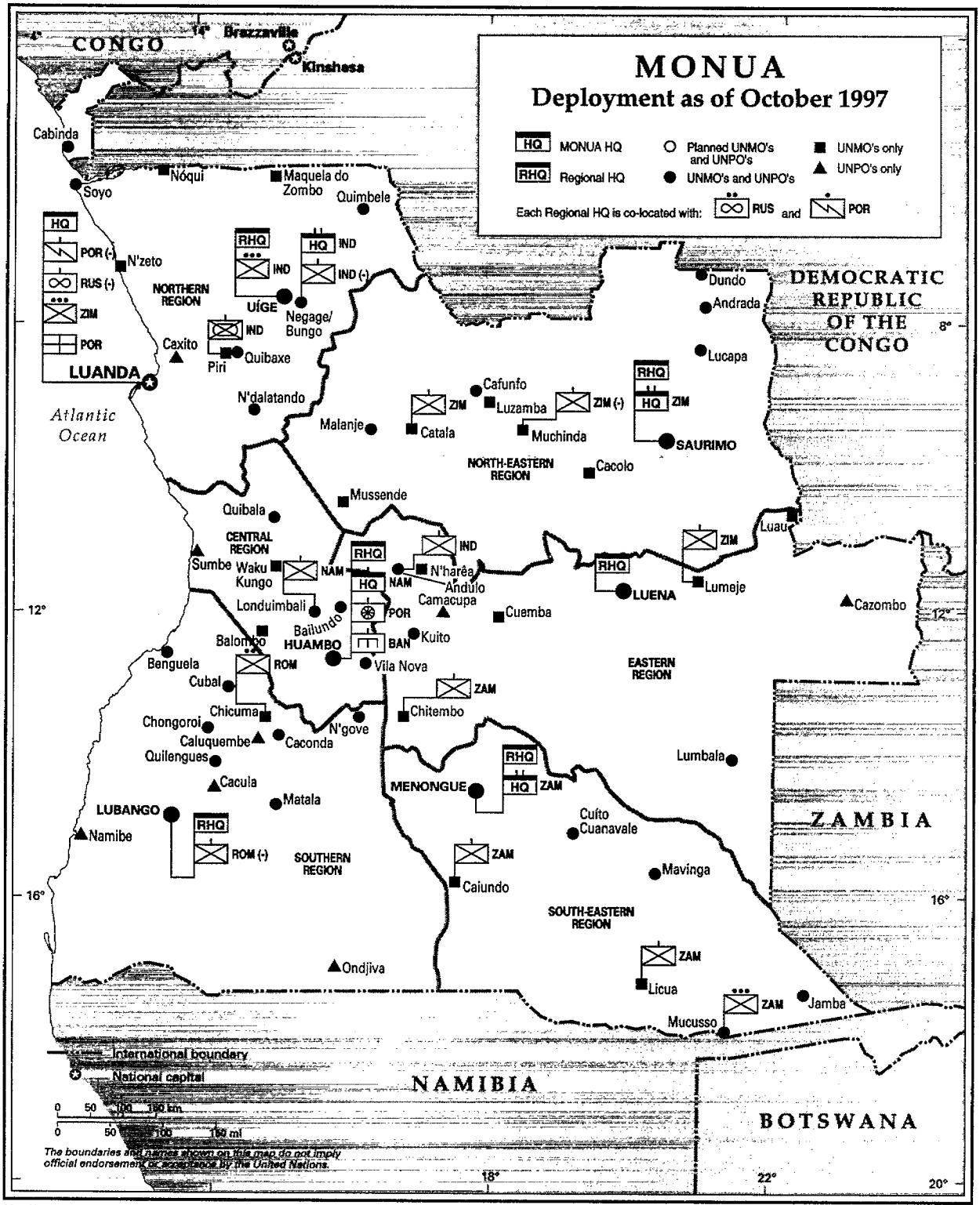

Map No. 4016 Rev. 1 UNITED NATIONS
October 1997

Department of Public Information
Cartographic Section